الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
الجلسة ١٥
المعقودة يوم الثلاثاء
١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

الرئيس: السيد هوديما (أوكرانيا)

المحتويات

البند ٧٧ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.4/49/SR.15
14 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥

البند ٧٧ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/49/13، A/49/288-S/1994/903، A/49/439، A/49/440، A/49/441، A/49/442، A/49/443، A/49/448، A/49/488، A/49/505، A/49/509، A/49/570)

١ - السيد تركمان (المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)): استعرض بإيجاز منجزات الأونروا خلال العام السابق، فقال إن الوكالة بادرت إلى إقامة برنامجها لتطبيق السلام الذي يهدف إلى التحسين السريع للهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتبلغ قيمة مشاريع الأونروا في هاتين المنطقتين حاليا ١٢٠ مليون دولار تقريبا. وتقوم الأونروا في إطار المرحلة الأولى لبرنامج تطبيق السلام ببناء وتجديد المدارس والعيادات الصحية والملاجئ ومراكز برامج المرأة ومراكز إعادة تأهيل المجتمع المحلي. وقال إن المرحلة الثانية لبرنامج تطبيق السلام، التي تهدف إلى تقديم المساعدة إلى المناطق التي تحتاج فيها الهياكل الأساسية العامة إلى تحسين عاجل، قد وضعت بالتنسيق مع السلطات الفلسطينية الفنية والسياسية. وهناك مشاريع كثيرة تستهدف إفادة آلاف العائدين العاملين في السلطة الفلسطينية، بمن فيهم أفراد قوة الشرطة وأسرهم والهياكل الأساسية للصحة البيئية. ومع تقدم الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة الخليل، تلقت الأونروا طلبات فلسطينية عديدة للحصول على مساعدات لأغراض معينة، بما في ذلك طلب مساعدات للأغذية واللوازم الطبية والإسكان المؤقت ولتدريب المعلمين في المدارس العامة أثناء العمل، والالتحاق بالمدارس وتقديم الرعاية الطبية لأسر العائدين، وإعداد مساكن سابقة التجهيز للمحتجزين المفرج عنهم والحصول على أموال من المانحين لدفع المرتبات والتكاليف المتكررة لقوة الشرطة الفلسطينية. وقد طلب إلى الأونروا أن تستحدث صورا جديدة للمساعدة لأن المنظمات الأخرى غير منتشرة انتشارا كبيرا من الناحية العملية ولأن الأونروا لديها أجهزة على الطبيعة يمكن أن تستجيب بسرعة وفعالية.

٢ - وقال إنه يعلق أهمية كبيرة على برنامج إدرار الدخل وخلق الوظائف المستند إلى نظام الصندوق الدوار الذي مكن الأونروا من إقراض ١٥٠ من المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ٤٣ في المائة منها مشاريع جديدة تماما. كما بدأت الأونروا برنامجا خاصا لتنمية الاستثمارات الصغيرة الحجم الموجهة لخدمة النساء المعوزات.

٣ - وأشار إلى تدهور حالة البيئة، ولا سيما في قطاع غزة، فقال إنه يمثل أحد الشواغل الرئيسية للوكالة في المجال الصحي. فاكتظاظ المخيمات ومناطق مستجمعات المياه يؤدي إلى تفاقم الحالة الراهنة للصحة البيئية عن طريق زيادة خطر العدوى ويصعب عملية الإمداد بمياه الشرب والمجاري. وقال إنه من الضروري لبقاء قطاع غزة على الأجل الطويل كفالة تزويده بالإمدادات الكافية من مياه الشرب، وتحسين إدارة المياه المنصرفة من المخيمات والبلديات ومعالجة النفايات والتصرف فيها على نحو سليم وإقامة

(السيد تركمان)

شبكات للمياه والمجاري. وقد أقامت الأونروا من جانبها شعبة خاصة للصحة البيئية وأجرت دراسات جدوى وطورت نظم المعلومات اللازمة لتخطيط وتصميم المشاريع، وبدأت مشاريع متصلة بالبيئة ودراسات جدوى في عدد من المخيمات في قطاع غزة؛ كما خصصت أموالا لمشاريع البنى الأساسية للصحة البيئية في غزة والضفة الغربية.

٤ - وذكر أن الأونروا لا تألو جهدا من أجل ضمان عدم إغفال احتياجات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان في الوقت الذي يتركز فيها الاهتمام على الضفة الغربية وقطاع غزة.

٥ - وتحدث عن الحالة المالية للأونروا فقال إنه على الرغم من التدفقات السخية للأموال المخصصة للمشاريع، فإن التبرعات التي قدمت للميزانية العادية وميزانية الطوارئ للأونروا ليست كافية لتغطية التكاليف الجارية للوكالة. وأوضح أن الأونروا بدأت عام ١٩٩٤ بعجز في ميزانيتها العادية وميزانية الطوارئ بلغ ٤٣ مليون دولار، منها ٢١ مليون دولار تمثل أموالا لازمة أساسا لدفع مرتبات المعلمين والأطباء والممرضات والموظفين التقنيين وغيرهم من العاملين اللازمين لتشغيل برامجها. وتمثل تدابير التقشف التي أدخلت في عام ١٩٩٣ واستمر العمل بها في عام ١٩٩٤ مبلغ ٢٢ مليون دولار. وتحتاج الوكالة إلى زيادة ميزانيتها بنسبة لا تقل عن ٥ في المائة سنويا لتغطية النمو الديموغرافي وارتفاع التكاليف، إلا أن التبرعات السنوية التي تقدم للأونروا تقصر حتى عن مواكبة هذه النسبة. وأشار إلى أن الأونروا استطاعت تخفيض العجز في ميزانيتها إلى ٢٦,٢ مليون دولار تقريبا، منها ١١,٦ مليون دولار تمثل بنودا مثل قائمة المرتبات الشهرية، والعقاقير الأساسية اللازمة لعيادات الأونروا. وتمثل تدابير التقشف التي أدخلت في عام ١٩٩٣، ١٤,٦ مليون دولار، تشمل أيضا بنودا مثل تكاليف تشغيل معلمين احتياطيين لاستيعاب الزيادة في إعداد طلاب المدارس وتكاليف المستشفيات. وقد استنفدت الأونروا كل الفرص الممكنة لإجراء أي تخفيض آخر في نفقاتها؛ وتواجه الوكالة حاليا احتمال تخفيض رأس المال التشغيلي لها البالغ ٢٢ مليون دولار بمقدار ١١,٦ مليون دولار لدفع الرواتب الشهرية وللإبقاء على الوكالة في حالة عمل. وناشد جميع الحكومات العمل على تخفيف مشكلة العجز الهيكلي للوكالة ومساعدة الأونروا على تخفيض العجز المتعلق بعام ١٩٩٤ للوصول به إلى نسب معقولة وأوضح أنه ما لم توجد حلول عاجلة للمشاكل المالية، فلن يكون هناك مفر من إغلاق المنشآت وفصل الموظفين من العمل. وقد يدعو الأمر إلى عدم قبول أي طلبة جدد في المدارس، فنبعث بذلك برسالة مؤسفة للاجئين في الوقت الذي يتوقعون أن يجنوا فيه ثمار السلام.

٦ - وذكر أن الأونروا تعمل بجد في تخطيط وتنفيذ نقل مقر رئاستها من فيينا إلى غزة بحلول نهاية عام ١٩٩٥. ونتيجة لنقل المقر تستعرض الأونروا الوسائل الممكنة لترشيد عمليات الوكالة في الضفة

(السيد تركمان)

الغربية وقطاع غزة. وسوف تركز الوكالة في البداية على الدمج الإداري لبعض العمليات التي تؤدى منفصلة في الوقت الحالي في مكتبيها الميدانيين في القدس وغزة. ولن يؤدي هذا النهج إلى توفير أموال فحسب ولكنه يساعد أيضا على توحيد الخدمات.

٧ - وقد حفزت فرص التوصل إلى اتفاقات أخرى في المنطقة الكثير من المانحين على التركيز على عمر الأونروا. وينبغي التوصل إلى توافق في الآراء بين المانحين والحكومات المضيفة والسلطة الفلسطينية وغيرها على تصور مشترك للأونروا ومستقبلها. ومن المفيد تطبيق إطار زمني مدته خمس سنوات على الأونروا، لأن إنجاز المفاوضات بنجاح سيؤدي إلى الإنهاء التدريجي لأنشطة للوكالة. ويتيح هذا الإطار الزمني للبلدان المانحة والبلدان المضيفة والفلسطينيين وغيرهم التخطيط للسنوات المقبلة بحيث يمكن تكييف التبرعات بالصورة المناسبة وتقديم ضمان للأونروا بأنه ستكون لها قاعدة موارد مالية أكثر استقرارا. وقال إنه يمكن إجراء استعراض بعد ثلاث سنوات، ويمكن عندئذ إجراء تقييم أدق لمسؤوليات الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة وبحث إمكانية إيجاد صورة مختلفة لتقاسم المسؤوليات بين الأونروا والسلطة الفلسطينية. وقال إن الفلسطينيين قد يرغبون في إجراء هذا الاستعراض لخدمات الأونروا قبل ذلك، بهدف الاضطلاع ببعض مسؤوليات الوكالة على الأقل قبل حلول ذلك الوقت. وأعرب عن استعداد الوكالة التام لمناقشة المسائل المتعلقة بعملية التسليم. وأوضح أن الآراء التي أعرب عنها المانحون والحكومات المضيفة وغيرهما بشأن هذه القضية لا تلتقي دائما، وأن هناك خطرا من أن يؤدي عدم تنسيق السياسات العامة إلى زعزعة الخدمات وتقويض كفاءة الوكالة وفعاليتها. واقترح عقد اجتماع في غزة في أوائل عام ١٩٩٥ لإتاحة فرصة لتوضيح المواقف، والتمهيد لتوافق في الآراء ولمنع الارتجال الذي قد يحطم معنويات اللاجئين وموظفي الوكالة.

٨ - وأوضح أن نقل خدمات الأونروا الى الفلسطينيين ينطوي على عملية معقدة للمواءمة بين هيكلين منفصلين الى حد ما في مجالات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية. وقال إن ذلك يحتاج أولا إلى فترة للمواءمة بين الخدمات التي تقدمها كل من الأونروا والسلطة الفلسطينية ومن أجل تحقيق ذلك أنشئت لجنة مشتركة لمعالجة قضايا مثل اختلاف المناهج الدراسية، وتدريب المعلمين، وسياسة التحصين من الأمراض، ورعاية الأمهات والأطفال، وتنظيم الأسرة، والعقاقير الأساسية، والخدمات الصحية المدرسية وخدمات المستشفيات. وفي المجال الاجتماعي، تتعاون لجان مشتركة بغرض التخفيف من حدة الفقر، وتقديم المساعدات العامة وتدريب الباحثين الاجتماعيين وإسكان اللاجئين. كما سيشارك في عملية التسليم التدريجي المانحون والمؤسسات الأخرى التي لها دور على المستوى الإقليمي مثل البنك الدولي، وكلها تحتاج إلى مناقشة الكيفية التي يمكن بها تمويل الخدمات التي ستنتقل المسؤولية عنها بتلك الطريقة.

٩ - السيد آس (النرويج)، مقرر الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا، عرض تقرير الفريق العامل (A/49/570) فقال إن الفريق العامل واصل جهوده لتمويل الأونروا، وفقا لولايته بموجب قرار الجمعية العامة ٤٠/٤٨ باء، بالتعاون مع الأمين العام والمفوض العام للأونروا، وأشار الى أن الفريق العامل استمع إلى عرض موجز من المراقب المالي للوكالة عن الحالة المالية الراهنة للأونروا واحتياجاتها في عام ١٩٩٥، وبعد أن نظر الفريق العامل في تقرير المراقب المالي في الجلسة التالية قام بصياغة ملاحظاته الختامية الواردة في الفرع رابعا من التقرير.

١٠ - وأوضح أن الفريق قلق بصفة خاصة بشأن الأثر السلبي التراكمي للتدابير التقشفية التي اضطرت الأونروا لاتخاذها. وذكر أن الفريق العامل لاحظ أن التقييم الذي قدمه المفوض العام للمساهمات اللازمة لتفادي نفاد الاحتياطيات الرأسمالية التشغيلية وللإبقاء على الخدمات عند المستوى الحالي من أجل تمويل الميزانية العادية للأونروا لعام ١٩٩٤ والإجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة.

١١ - وقال إن الفريق العامل أثنى على المفوض العام لما بذله من جهود من أجل جمع التبرعات، وشارك الأونروا في الإعراب عن التقدير للمانحين، وخصوصا على التبرعات الجديدة أو زيادة التبرعات. وأعرب الفريق العامل عن ترحيبه بالاتفاق الذي توصلت إليه الأونروا مع حكومة المملكة العربية السعودية لتمويل مشاريع برنامج تطبيق السلام في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأعرب عن أمله في أن تحتذي الدول الغنية الأخرى في المنطقة هذا المثل.

١٢ - وأعرب عن مشاركة الفريق العامل للمفوض العام قلقه لأن الأنشطة الأساسية تواجه تهديدا متزايدا بسبب مشكلة العجز المزمن في الميزانية، وأنه قد لا تتوافر أموال كافية لتمويل بعض مشاريع برنامج تطبيق السلام. وقال إنها ستكون مأساة إذا أخفقت مشاريع برنامج تطبيق السلام نتيجة لعدم قدرة المجتمع الدولي على توفير الموارد اللازمة للإبقاء على الخدمات العادية للأونروا في لحظة حاسمة في تاريخ الشرق الأوسط.

١٣ - وقال إن الفريق العامل يؤيد السياسة الصارمة للمفوض العام باعطاء الأولوية للمشاريع التنفيذية. ولهذا فإن الفريق العامل يعتقد أن نقل مقر رئاسة المفوضية من فيينا إلى غزة ينبغي ألا يمول بأموال مخصصة لمشاريع تنفيذية في وقت يتعين فيه على الأونروا أن تلبي احتياجات جديدة ناشئة عن إقامة الحكم الذاتي الفلسطيني. وقد طلب الفريق العامل وضع خطة تمويل مفصلة قبل تنفيذ عملية النقل.

١٤ - وأوضح أن استنتاجات الفريق العامل وردت في الفقرة ١٩ من تقريره. وقد حث فيها الحكومات على تقديم تبرعات جديدة أو زيادة تبرعاتها للأونروا وعلى تقديم تبرعات إضافية لدعم البرامج المتصلة بالطوارئ والبرامج الخاصة الجارية في لبنان، وأنشطة برنامج تطبيق السلام، ومشاريع البناء دون أن تقلل من تبرعاتها للبرامج العادية للوكالة.

١٥ - السيدة عبد الهادي (المراقب عن فلسطين): أشارت إلى أهمية تعزيز النتائج الإيجابية التي تحققت خلال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، والتي ترجع إلى حد كبير للنهج المتوازن والواقعي الذي سلكته الأونروا. وقالت إن التطورات الرئيسية التي حدثت في عملية السلام ليست إلا الخطوة الأولى في فترة انتقالية على الطريق نحو السلام. وأوضحت أن المفاوضات بشأن قضايا المركز النهائي، بما في ذلك قضية اللاجئين الفلسطينيين، لن تبدأ إلا في المرحلة التالية. وقالت إن من الضروري المحافظة على المواقف الأساسية، التي تقوم على أساس راسخ من مبادئ القانون الدولي.

١٦ - وقالت إنه على الرغم من إنجازات عملية السلام، هناك ما يزيد عن ٣ ملايين لاجئ فلسطيني، بمن فيهم الأشخاص الذين شردوا في عام ١٩٦٧، مازالوا مشتتين في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان وغيرها. ولقد انتظر هؤلاء اللاجئون، والكثيرون منهم طال انتظارهم لما يقرب من نصف قرن، حلا عادلا وشاملا لمحنتهم على أساس حق العودة إلى الوطن أو الحصول على تعويض وفقا للفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣).

١٧ - وقالت إنه لا شك في إسهام الوكالة في الوصول إلى هدف السلام وهو إسهام اعترفت به الجمعية العامة في قرارها ٤٠/٤٨ ألف. فقد بدأت الأونروا برامج وأنشطة جديدة: فعلى سبيل المثال، قدمت الأونروا مساعدة عاجلة للسلطة الفلسطينية في قطاع الصحة في غزة. ونتيجة اطمئنان المانحين لخبرة الوكالة وقدرتها على الاستجابة السريعة، فقد قاموا بتوفير تمويل سخي لأحدث المشاريع والخدمات في إطار برنامج تطبيق السلام. وأوضحت أنه لم يضطلع بمشاريع برنامج تطبيق السلام لصالح اللاجئين في الأرض المحتلة فحسب، ولكن أيضا في مناطق العمل الثلاث الأخرى للوكالة، في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان. وقالت إن من المهم، في الوقت الذي يتزايد فيه الاهتمام الدولي بالتطورات التي تحدث في الضفة الغربية وقطاع غزة، إيلاء قدر مماثل من الاهتمام لحقوق اللاجئين واحتياجاتهم في المناطق الثلاث الأخرى.

١٨ - وأوضحت أنه، عقب إنشاء السلطة الفلسطينية في قطاع غزة ومنطقة أريحا، بدأت الأونروا تعد لكي تسلم في نهاية الأمر المنشآت والخدمات والبرامج التابعة لها إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقالت إنه تم التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن، تضمنته رسائل متبادلة بين الأونروا ومنظمة التحرير الفلسطينية. ورغم أن اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى قد أقامت علاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية فإن تلك العلاقة ليست هي علاقة العمل المطلوبة في مقرر الجمعية العامة ٤١٧/٤٨. وأعربت عن تقدير وفدها لاستعداد الوكالة للمساعدة في دفع مرتبات قوة الشرطة الفلسطينية وتكاليف الدعم الأخرى.

١٩ - وأعربت عن مشاركة وفدها المفوض العام الرأي في أن نقل مقر الأونروا من فيينا إلى الأرض المحتلة يدل على التزام الأمم المتحدة بالعمل على نجاح عملية السلام وعلى ثقة الأمم المتحدة بالسلطة الفلسطينية. وعن تأكيد وفدها، في الوقت نفسه، على ضرورة الإبقاء على جميع المكاتب الميدانية، وخصوصا المكتب الميداني في القدس.

(السيدة عبد الهادي)

٢٠ - وأعربت عن أسفها لأن موظفي الأونروا ما زالوا يواجهون مصاعب، تشمل، فيما تشمل، القبض عليهم واحتجازهم وإساءة معاملتهم وإلحاق الأذى بهم، في أثناء أدائهم لعملهم. وقد عالج الفصل الرابع من تقرير المفوض العام (A/49/13) هذه القضية. وما زالت المشاكل قائمة فيما يتعلق بتنقل الموظفين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ومنهما، وتعدي قوات الأمن الإسرائيلية على حرمة منشآت الوكالة، بما في ذلك المستشفيات والعيادات، وإلحاق الأذى بموظفي الوكالة وإتلاف ممتلكاتها. وكما ذكر في الفقرة ٨٠ من التقرير استمر موظفو شؤون اللاجئين التابعون للوكالة في تقديم المساعدة من أجل تخفيف التوتر وتسهيل تقديم الخدمات الطبية. وعبرت مجددا عن تأكيد وفدها على عدم التفريط مطلقا في تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان وانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على كل الأرض الفلسطينية المحتلة.

٢١ - وأعربت عن أسف وفدها لما تضمنته الرسالة الواردة من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة استجابة للجهود التي يبذلها الأمين العام في إطار مسؤولياته المتعلقة بتقديم التقارير بموجب قرار الجمعية العامة ٤٠/٤٨. وأعربت عن ترحيب وفدها بتعيين منسق خاص في الأراضي المحتلة، الأمر الذي يبرز أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة خلال المرحلة الانتقالية. كما أعربت عن تقديرها لجميع المانحين الذين قدموا مساعدات الى الأونروا والى برنامج تطبيق السلام ودعت إلى الاستمرار في التبرعات للمساعدة على تخفيف حدة المشاكل المالية التي تواجهها الأونروا. وقالت إنه إذا سمح بتدهور الخدمات التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين، فإن ذلك لن يكون لصالح اللاجئين ولن يسهم في تحقيق الاستقرار في مرحلة حرجة من عملية السلام.

٢٢ - وقالت إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في تأييد التطورات الإيجابية في عملية السلام، كما ينبغي له، في الوقت نفسه، أن يؤكد من جديد موقفه من المبدأ المتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، وفقا للقانون الدولي، وأن يواصل تقديم المساعدة التي يحتاجها اللاجئون إلى أن يتم التوصل إلى حل فعلي. وأكدت الحقوق غير القابلة للتصرف، والتي تتسم بالطابع الفردي، للاجئين الفلسطينيين وضرورة التمييز بين هذه الحقوق وحق كل فلسطيني في حمل الجنسية الفلسطينية وفي أن يكون مواطنا فلسطينيا.

٢٣ - السيد أبو عودة (الأردن): شكر المفوض العام على تقريره كما شكر الأونروا على جهودها المستمرة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين. وقال إن التطورات السياسية والتاريخية في الشرق الأوسط، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية في غزة وأريحا قد وضعت الأونروا أمام تحديات جديدة وأدخلتها في نطاق علاقة من نوع جديد مع الشعب الفلسطيني. وذكر أن الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية التي طورتها الأونروا خلال أربعين عاما ستشكل أساسا صلبا تنطلق منه السلطة الوطنية الفلسطينية على طريق البناء.

٢٤ - وقال إنه على الرغم من وجود اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية على تأجيل حل مشكلة اللاجئين للمرحلة النهائية لمفاوضات السلام، يرى الأردن من جانبه ضرورة الاستمرار في

(السيد أبو عودة، الأردن)

العمل على تسوية تلك القضية بالحوار وفي إطار مجموعة العمل المتعددة الأطراف المنشأة في إطار العملية السلمية. وأوضح أن اللاجئين الفلسطينيين يشكلون ثلثي الشعب الفلسطيني وأنهم يعتمدون اعتمادا كبيرا على الأونروا والسلطة الوطنية الفلسطينية وحكومات الدول المضيفة.

٢٥ - وقال إنه ما زال هناك نقص خطير في تقديم المساهمات للأونروا، يظهر بوضوح في العجز المزمن في موازنتها، وأنه يخشى أن استمرار ذلك العجز سيؤدي إلى تخفيض خدمات الوكالة للاجئين، وإضعاف ثقة الفلسطينيين فيما تمثله الوكالة من إرادة دولية في مرحلة حاسمة من العملية السلمية.

٢٦ - وأضاف قائلا، إن هذا العجز في موازنة الوكالة يزيد أيضا من الأعباء الملقاة على عاتق البلدان المضيفة. فموازنة الحكومة الأردنية تتحمل أصلا أعباء تفوق قدرتها وذلك نتيجة تقديمها خدمات للاجئين تزيد في حجمها عن مجموع ما تقدمه الدول المتبرعة الرئيسية للوكالة. وحسب آخر إحصائية يستضيف الأردن هذا العام ٥٣٩ ١٩٣ ١ لاجئا من أصل ٧٨٨ ٠٠٦ ٣ لاجئا، أو ما يقرب من ٤٠ في المائة من مجموع اللاجئين. ومع ذلك، تخصص الوكالة لمكتب الأردن ٢٠ في المائة فقط من ميزانيتها لعام ١٩٩٤ البالغة ٣٠٩,١ مليون دولار؛ وهذا يعني أن الأردن يتحمل جميع الفروقات نيابة عن المجتمع الدولي لتقديم خدمات للاجئين الفلسطينيين. وأعرب عن تقدير الأردن للمفوض العام لإشارته في تقريره إلى الإسهام المهم للأردن في عمل الوكالة. واستطرد قائلا، إن شهادة المفوض العام هذه، إلى جانب الوضع الاقتصادي الصعب للأردن والضغوط التي تفرضها أعباء الخدمات الواجب تقديمها للاجئين ينبغي أن تكون حافزا للمجتمع الدولي ممثلا بالدول الكبرى والمانحة لمد يد العون للأردن لتمكينه من مواصلة القيام بواجبه في توفير حياة كريمة للاجئين دعما لعملية السلام والاستقرار في المنطقة بشكل عام.

٢٧ - ووصف قرار الأمين العام بنقل مقر رئاسة الأونروا إلى غزة بأنه لمصلحة اللاجئين ويعزز عملية الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وعمليات الإغاثة في منطقة الحكم الذاتي. ودعا إلى تنفيذ قرار النقل بأسرع ما يمكن، شريطة ألا يؤثر ذلك سلبا على الكفاءة التشغيلية. وقال إن ميزانية الأونروا ينبغي ألا تتحمل تكاليف النقل حتى لا يؤثر ذلك على برامج الأونروا للمساعدة ولا يضيف أعباء أخرى على الدول المضيفة. ودعا الأمم المتحدة إلى تحمل المسؤولية الكاملة عن تكاليف النقل.

٢٨ - وأشار إلى تقرير المفوض العام عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (A/48/13) فقال، إن الأمين العام أعرب عن أمله "في أن تكون الفترة التي يغطيها التقرير حدا فاصلا لسجل حقبة من الزمن انقضت إلى الأبد". وقال إن الأردن شارك المفوض العام تمنياته في حينه. واليوم يشاركه الأردن الأسف الذي أعرب عنه في تقريره (A/49/13) لعدم انتهاء تلك الحقبة إلى الأبد ولحدوث مزيد من حوادث القتل المؤسفة وما يتبعها من عقوبات جماعية تزيد من معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال.

(السيد أبو عودة، الأردن)

وأعرب عن أمله في أن تزول، بإرادة الأطراف المعنية ودول المنطقة ومساعدة المجتمع الدولي، جميع الأسباب التي تؤدي إلى معاناة الإنسان الفلسطيني أينما كان وتعيد إليه جميع حقوقه الإنسانية والوطنية المشروعة على تراب وطنه لتطوي بذلك إلى الأبد صفحات سجل حقبة سوداء.

٢٩ - السيد رودولف (ألمانيا): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي والنمسا فهنأ المفوض العام وموظفيه على العمل الممتاز الذي اضطلعوا به خلال الاثني عشر شهرا الماضية وشكر المفوض العام والأمين العام على تقريريهما. كما شكر الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا على تحليله وتوصياته. وأعرب عن أسف وفده لسقوط ضحايا من الموظفين خلال الفترة قيد الاستعراض نتيجة العنف في تلك الأراضي، وأعرب عن أمله في أن تؤدي مواصلة تنفيذ الاتفاقات وإحراز تقدم في عملية السلام إلى التقليل من العنف وانتهائه في نهاية المطاف.

٣٠ - وقال إن التقرير الحالي للمفوض العام يغطي فترة اتسمت بتغيرات واسعة، وازدادت تلك التغيرات بسرعة بعد توقيع إعلان المبادئ في واشنطن بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأنهما ما زالتا ملتزمتين بعملية السلام، وهو الأمر الذي تأكد بتوقيع اتفاق قطاع غزة ومنطقة أريحا في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ والدخول المبكر للاتفاق حيز النفاذ في ٢٩ آب/اغسطس ١٩٩٤. وقال إن عقد معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن والتقدم المحرز في المفاوضات مع الجمهورية العربية السورية ولبنان يعطي أملا جديدا بحدوث تطورات إيجابية لصالح اللاجئين كافة.

٣١ - وقال إن اتفاق القاهرة جعل سكان قطاع غزة ومنطقة أريحا يشعرون فعلا بتحقق الوعود التي تضمنها إعلان المبادئ. إن الحياة الاجتماعية والأسرية العادية تغشى عقدا اتسم بفرض حظر التجول الليلي، وأن ذلك اتسم بإعادة وزع القوات الإسرائيلية ووصول قوة الشرطة الفلسطينية والخطوات التي اتخذت لإقامة السلطة الفلسطينية، وكلها تدلل على ظهور واقع جديد.

٣٢ - وقال إن تلك التحولات تشكل مهام وتحديات جديدة للأنروا، التي تضعها خبرتها الطويلة في المنطقة وقدراتها التشغيلية الممتازة في وضع متميز يؤهلها لأن تكون رفيقا، بل وسندا لعملية السلام في القطاع الاجتماعي والاقتصادي. ومنذ بداية تلك العملية، تمكنت الأونروا من توصيل خدماتها بطريقة أتاحت لجزء كبير من السكان الفلسطينيين أن يشعروا بروح العهد الجديد.

٣٣ - وامتدح توقيت بدء برنامج تطبيق السلام في ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، وقال إن هذا التوقيت وضع خصيصا للاسهام في تحقيق الاستقرار للظروف الاجتماعية والاقتصادية، خصوصا في قطاع غزة، وإن كان المفوض العام قد أكد أن تلك الجهود الإضافية للوكالة ينبغي ألا تقتصر على غزة والضفة الغربية، وإنما يجب أن تمتد أيضا إلى السكان الفلسطينيين في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان الذين هم

(السيد رودولف، ألمانيا)

محل اهتمام الأونروا، وهو نهج حظي بتأييد قوي من الاتحاد الأوروبي. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالاستجابة السريعة من جانب المانحين لبرنامج تطبيق السلام، التي تعكس بوضوح إيمان مجتمع المانحـــين بالوكالة، وثقتهم فيها.

٣٤ - كما أعرب عن ترحيب وفده بالدور الإيجابي للوكالة في مساعدة المؤسسات الناشئة التابعة للسلطة الفلسطينية، التي ينبغي أن يستمر المفوض العام وموظفوه في دعمها. وقال إن المفوض العام قام خلال الفترة المستعرضة في التقرير بتنسيق البرامج والأنشطة مع الوكالات المتخصصة، بما فيها البنك الدولي، وأن ذلك التنسيق أصبح ضروريا بصورة متزايدة ، وقال إن وفده أحاط علما بالحوار المثمر الذي دخلت فيه الوكالة مع بعض الوكالات التي تدخل هذا المضمار لأول مرة، والتي تمكنت من الاستفادة من خبرة الأونروا في المنطقة. وتكون الأونروا، بعملها هذا ، قد تصرفت وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٨/٤٠ ألف. ووصف تعيين الأمين العام لمنسق خاص في الأراضي المحتلة بأنه خطوة مهمة في ذلك الصدد.

٣٥ - وقال إنه طلب أيضا، في القرار نفسه، "أن يتم نقل مقر الوكالة إلى منطقة عملياتها في أقرب وقت ملائم عمليا" وإن الأمين العام والمفوض العام استجابا بسرعة لذلك الطلب ووضعا خطة لإتمام ذلك النقل بحلول نهاية عام ١٩٩٥. ودعا إلى اتخاذ كل الاحتياطات اللازمة لضمان عدم تأثر فعالية عمليات الوكالة بعملية النقل، وخصوصا فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان. كما دعا إلى وضع خطة مالية تفصيلية قبل النقل، وقال إن تكاليف النقل ينبغي ألا تقتطع من الميزانية العادية للوكالة. وأعرب عن ثقة الاتحاد الأوروبي في أن الأميـــن العـــام والأونـــروا سيجريان المشاورات اللازمة مع المانحين بشأن تلك القضايا المهمة قبل اتخاذ أي خطوات أخرى.

٣٦ - وأعرب عن القلق البالغ للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، الذين قال إنهم من أهم المتبرعين لعمليات الأونروا خلال عام ١٩٩٣، إزاء الحالة المالية للوكالة . وقال إنه على الرغم من تجميد ما يقرب من ١٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة، فإن الوكالة أنهت عام ١٩٩٣ بعجز بلغ نحو ١٠ ملايين من دولارات الولايات المتحدة، تعين تمويلها من رأس المال العامل. بل إن التنبؤات بالنسبة لعام ١٩٩٤ أسوأ من ذلك، والتهديد الذي تواجهه البرامج العادية للأونروا نتيجة العجز الهيكلي أمر لا يمكن الدفاع عنه ويمكن أن يكون له صدى سيئ فـي المنطقة. ودعـا الـدول التي قدمت مساهمات فـي الماضي إلـى مواصلة تقديم مساهماتها، كما دعا الدول الأخرى إلى إعادة النظر في موقفها. وقال إن وفده لاحظ بارتياح خاص المساهمة السخية التي قدمتها حكومة المملكة العربية السعودية، والتي تعد مثالا ينبغي أن تحتذيه جميع دول المنطقة في إطار روح التضامن الإقليمي.

٣٧ - واختتم حديثه قائلا إن الوكالة، بإعطائها اللاجئين أملا في أن يعيشوا حياة عادية، تكون قد أدت مهمة أساسية في مساعدة أولئك الذين سعوا من أجل تحقيق السلام وفـي التقليـل مـن أعـداد أولئك الذيـن

(السيد رودولف، ألمانيا)

يغريهم العنف. إن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية كبيرة إن هي رفضت أن توفر للوكالة الوسائل اللازمة للاضطلاع بمهمتها.

٣٨ - السيد محمد (البحرين): قال إن بلاده رحبت بالتطورات التي حدثت منذ مؤتمر مدريد الذي عقد في عام ١٩٩١ باعتبارها خطوات على طريق التسوية العادلة والشاملة في الشرق الأوسط. إن هذه التطورات الإيجابية لا بد أن تنعكس على عمليات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية وعلى أعمال الوكالة. ومنذ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، نسقت الأونروا أنشطتها مع عملية السلام حيث أجرت مشاورات مع منظمة التحرير الفلسطينية والمانحين الرئيسيين للوكالة. ومن أهم أهداف هذه البرامج تحسين البنى الأساسية في التعليم والصحة والبيئة وبرامج المساعدة والخدمات الاجتماعية. إن تنفيذ هذه البرامج سيساعد في إيجاد فرص عمل جديدة للكثير من الفلسطينيين العاطلين عن العمل، مما يعد إسهاما إيجابيا في عملية السلام.

٣٩ - وقال إن الأونروا تواجه، مع ذلك، مشكلة خطيرة تتمثل في العجز في الميزانية، مما حملها على اتخاذ عدة تدابير اقتصادية تقشفية. وقال إن حكومته قدمت مساهمات رمزية إلى الأونروا خلال السنوات القليلة الماضية وذلك لأجل المساهمة في عملها، وأعرب عن أمله في أن تتجه جهود الأونروا نحو زيادة الاهتمام باللاجئين الفلسطينيين في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان، لأن إغفال احتياجاتهم في هذه المرحلة من شأنه أن يؤدي إلى عواقب سلبية تضر بعملية السلام.

٤٠ - السيد باتو (تركيا): شكر المفوض العام للأونروا وموظفيه على التقرير الممتاز الذي أعدوه عن عمل الوكالة وأعرب عن تقديره للمفوض العام على البيان الذي وصف فيه الجهود التي تبذلها الوكالة نيابة عن أكثر من ٣ ملايين لاجئ فلسطيني، رغم المصاعب المالية الخطيرة.

٤١ - وقال إن التطورات الإيجابية التي حدثت في عملية السلام في الشرق الأوسط لم تسهل مهمة الأونروا وإنما زادتها تعقيدا. فإقامة السلطة الفلسطينية في قطاع غزة ومنطقة أريحا والتوسيع المتوقع لنطاق الحكم الذاتي ليشمل بقية الضفة الغربية كان بداية عهد جديد في علاقة الأونروا بالشعب الفلسطيني. فالأونروا، بالاضافة الى تقديم الخدمات، التي ما برحت تقدمها منذ ٤٠ عاما، بسبيلها الى الإعداد لتسليم منشآتها وخدماتها وبرامجها الى الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ كما أنها ستوجه جهدا كبيرا نحو النقل الوشيك لرئاستها من فيينا الى قطاع غزة، بعد أن اتخذ الأمين العام قرارا بذلك. وأعرب عن اعتقاد وفده بأنه يمكن الوصول الى أفضل حل لمسألة النقل، بما فيها الجوانب المالية، من خلال المشاورات بين الأعضاء واللجنة الاستشارية للأونروا والمفوض العام.

(السيد باتو، تركيا)

٤٢ - وقال إنه يدرك تماما، بصفته رئيسا للفريق العامل المعني بتمويل الأونروا، المشاكل المالية التي تواجه الوكالة من جراء عجز موازنتها لعام ١٩٩٣ بمقدار ١٠ ملايين من دولارات الولايات المتحدة والعجز النقدي في ميزانيتها العادية وميزانيتها للطوارئ الذي قدر لعام ١٩٩٤ بمبلغ ٤٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة. وإزاء التحديات والمسؤوليات الجديدة التي تتحملها الأونروا ينبغي أن تحصل على الدعم المالي المناسب من المجتمع الدولي، الذي يتحمل جزءا من المسؤولية المشتركة عن مهمة الأونروا. وأثنى على جهود المفوض العام لجمع الأموال ولشرح المشاكل التي تواجه الوكالة والفرص المتاحة أمامها، وأعرب عن أمله في أن تحتذي سائر الدول المثل الذي ضربه بعض المانحين.

٤٣ - وقال إن الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني والاتفاق الاسرائيلي - الأردني فتحا عهدا جديدا للمصالحة والأمل اللذين سيكون لهما، ولاشك، آثار إيجابية على نطاق أوسع على الصعيدين الإقليمي والعالمي. كما أن إقامة سلام دائم في الشرق الأوسط ستهيئ ظروفا مناسبة أيضا لتحقيق الوئام والتعاون الاقتصادي والرخاء. وتركيا، بصفتها جارا للشرق الأوسط، ما برحت تؤيد القضية العادلة للشعب الفلسطيني منذ البداية. كما أيدت تركيا عملية السلام على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وقال إن الشعب الفلسطيني يحتاج، أكثر من أي وقت مضى، الى مساعدة المجتمع الدولي، وإن تركيا تبرعت، في أوائل عام ١٩٩٤، بمبلغ مليونين من دولارات الولايات المتحدة لتلبية احتياجاته العاجلة، كما وعدت بتقديم قرض بمبلغ ٥٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة من مصرف اكسيمبانك، لتمويل الاستثمارات في غزة ومنطقة أريحا. وساهمت تركيا كذلك في ميزانية الأونروا بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ من دولارات الولايات المتحدة لنقل مقر رئاستها الى غزة، وأنها تنظر حاليا في تقديم مساهمات إضافية. وذكر، في نهاية حديثه، أن البعثة التجارية لتركيا قامت مؤخرا بزيارة لغزة ومنطقة أريحا لبحث امكانيات التعاون.

٤٤ - السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية): أعاد التأكيد على دعم الولايات المتحدة القوي لعمل الأونروا، وخصوصا لبرنامج الأونروا لتطبيق السلام، وللدور القيادي الذي يضطلع به المفوض العام. وقال إن الولايات المتحدة، بصفتها أكبر مانح منفرد للأونروا، وإحدى الدولتين الراعيتين لعملية مدريد، سعيدة إذ ترى الأونروا تعمل لتنفيذ اتفاقات عملية السلام.

٤٥ - وقال إن الولايات المتحدة لاحظت التقدم الملموس في عملية السلام وأيدت قرار الأمين العام بنقل مقر رئاسة الأونروا من فيينا الى غزة بحلول نهاية عام ١٩٩٥. وأوضح أن الولايات المتحدة تستعرض تمويل عملية النقل بالتشاور مع الأعضاء الآخرين في اللجنة الاستشارية للأونروا والمانحين الرئيسيين الآخرين.

٤٦ - وقال إن السنة القادمة تبشر بتغيرات أسرع حتى من سابقتها، وإن وفده يتطلع إلى أن تواصل الأونروا جهودها للتكيف من أجل تلبية الاحتياجات المتغيرة لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء المنطقة. وقد لاحظ وفده "أن الوكالة ستبدأ قريبا عملية الاستعداد لكي تسلم، في نهاية الأمر، منشآتها وخدماتها وبرامجها الى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة". وقال إن حكومة الولايات المتحدة تؤيد تلك العملية بقوة وتتطلع الى الحصول على مزيد من المعلومات عن خطط الأونروا ولمساعدتها في تحقيق أهدافها المهمة.

(السيد غنيم، الولايات المتحدة الأمريكية)

٤٧ - وأعرب، في النهاية، عن أمله في أن تواصل جميع الأطراف والمجتمع الدولي مد يَد التعاون والخبرة الى الأونروا التي قامت بدورها في التوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

٤٨ - السيد أبو النصر (المراقب عن جامعة الدول العربية): قال إن المنطقة شهدت تطورات سياسية كبيرة خلال الفترة التي يغطيها تقرير المفوض العام، وإن عمل الأونروا دخل مرحلة جديدة تماما منذ ذلك الحين. إن ما قامت به الوكالة من انجازات في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، تنفيذا لبرنامج تطبيق السلام الذي وضعته في عام ١٩٩٣، يعتبر مساهمة عملية في عملية السلام الحالية.

٤٩ - إن جامعة الدول العربية التي رحبت باتفاقات السلام تحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على ضرورة تقديم كل ما يمكن لدعم السلطة الفلسطينية في قطاع غزة ومنطقة أريحا، لأن نجاح السلطة في مهمتها يعتبر خطوة مهمة نحو تسوية شاملة. وقال إنه ينبغي عدم إغفال بعض الأساسيات التي ستبحث في مراحل لاحقة، بما في ذلك مشكلة مركز مدينة القدس العربية وإزالة المستوطنات وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٥٠ - وقال إن التقارير المعروضة على اللجنة تشير الى استمرار ما تضعه السلطات الإسرائيلية من عقبات أمام ممارسة السلطة الوطنية الفلسطينية لمهامها وما تفرضه من اجراءات قمعية تتنافى مع اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ومع الاتفاقات التي تم التوصل إليها أخيرا، الأمر الذي يؤدي الى المزيد من معاناة الشعب الفلسطيني ويؤدي بالتالي الى تصعيد العنف في الأراضي المحتلة وقد يكون له تأثير سلبي على عملية السلام.

٥١ - وأوضح أنه رغم المساهمات التي قدمت للوكالة خلال العام الماضي، إلا أنها مازالت تعاني من نقص مستمر في الموارد لدرجة أنه من المتوقع أن يفوق العجز عام ١٩٩٤ ضعف العجز في عام ١٩٩٣ وقال إن هذا الوضع سيؤدي الى كارثة إذا تقوضت المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي بشر بها برنامج تطبيق السلام نتيجة عجز المجتمع الدولي عن تقديم الموارد اللازمة للأونروا في هذه المرحلة الحيوية.

٥٢ - وأشار الى قرار اتخذه مجلس جامعة الدول العربية، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أوصى فيه أن تقوم لجنة التوفيق المعنية بفلسطين بالتعاون مع الأونروا والدول المعنية بإجراء حصر للاجئين الفلسطينيين وإعداد قائمة بممتلكاتهم ووضع تصور شامل لحل مشكلتهم على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣)، ودعا الدول العربية في الأمم المتحدة الى العمل على استمرار الأونروا لحين إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس الفقرة ١١ من ذلك القرار.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠